

ملخص

لقد خاض الإسلام معركة شرسة ضدّ العقائد التي كانت سائدة في المنطقة العربية، فأعلن التوحيد في مواجهة التعدد، محدثاً ثورة فكرية عقائدية كبيرة. فهل أنتجت هذه الثورة تغييراً على المستوى الاجتماعي للعرب آنذاك، خصوصاً في مسألة المرأة، أم أن قوانين التطور الاجتماعي ظلت تلعب دورها في المجتمع العربي، كما هو الحال في بقية المجتمعات؟

لقد كرّس الإسلام للرجل حضوراً ذا صبغة شرعية إلهية، جعلته خارج دائرة النقد، وفوق المساءلة. واستطاع المسلمون بعدها إحداث مناخ ديني إسلامي مهيمن، أحال المجتمع الإسلامي في كل مكان وصل إليه إلى مجتمع ذكوري بامتياز، وتمّ إقصاء المرأة إلى منطقة الهامش الاجتماعي.

هدف هذا البحث إلى دراسة موقع المرأة في المجتمع العربي في فترتين زمنيّتين متتابعتين فصل ما بينهما ظهور الإسلام. في محاولة لرصد المتغيرات التي أصابت موقع المرأة نتيجة هذا الظهور.

تضمّن البحث ثلاثة فصول، أظهر الفصل الأول أن المجتمعات البشرية تخضع في سياق تطورها الاجتماعي لقوانين تُوجبها عوامل شتى، يقف في مقدمتها العامل الاقتصادي، أي إنتاج الخيرات المادية، والذي يطبع التاريخ الإنساني برمّته. وأكد البحث أن تلك القوانين تتسم بحتمية تاريخية لا يمكن إلغاؤها، ولا تستثنى مجتمعاً بشرياً دون غيره، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الفروق الخاصة بكل مجتمع.

في هذا السياق فإن المجتمع العربي لم يكن فريداً، بل إن ما انطبق على المجتمعات الأخرى انطبق عليه كذلك، وأن ما مرّت به المرأة العربية من متغيّرات في واقعها وحالتها، إنما يشبه إلى حدّ بعيد ما مرّت به نساء المجتمعات الأخرى.

في الفصل الثاني اتضح لنا أن المجتمع العربي في منطقة الحجاز، بمدنها الثلاث الكبرى كان يعيش مرحلة من مراحل تطوره، تشكلت عبر أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان للمرأة في هذا المجتمع موقع يتفاوت بين الرقّ، بما فيه من مواصفات المهانة والإذلال، وبين السيادة المملّكية التي كانت بعض النساء العربيات يتمتعن بها. وبين هذين المستويين تظهر لنا مستويات أخرى متعددة تبدو فيها المرأة على شيء من الأهمية والاحترام.

رغن أن المرأة تمتعت بشيء من الاحترام والتقدير، إلا أن قانون التطور الاجتماعي كان لا بد أن يأخذ مجراه مهما كانت مقاومة المرأة لما يترتب على سريان هذا القانون من إقصاء لحضورها، وتقليص لدورها وتراجع لأهميتها في المجتمع.

وقد ظهر لنا واضحا وجليا من استعراضنا لمجموعة من الشخصيات النسائية العربية قبل الإسلام، تقدّم صورة عن واقع المرأة، وعن سماح المجتمع العربي للمرأة التي تستطيع فرض حضورها أن تتمتع بما استطاعت تحقيقه، بل وتطوره وتوسّعه، ولم يكن لدى هذا المجتمع أي مبرر ديني أو ثقافي لقمعها تاركا قانون التطور الاجتماعي يأخذ مجراه في هذا الشأن.

في الفصل الثالث عرضنا صورة واضحة عن حال المرأة وكيفية معاملتها من قبل الجيل الأول من المسلمين الأوائل. وقد تضمنت هذه الصورة نماذج مختلفة في هذا المجال، حيث بقيت حالة المرأة على ما كانت عليه قبل ظهور الإسلام في بعض شؤونها، كما أن جانبا من هذه الشؤون ارتكس إلى الخلف بسبب معاملة هذا الرعيّل لهنّ. والأشخاص الذين تمّت دراسة معاملتهم للمرأة هم النبي محمد، والخلفاء الذين جاؤا من بعده، والمبشرون بالجنة وصحابة آخرون. وبعد ذلك عرضت الصورة لسلوك ومعاملة أهمّ الصحابة للمرأة. ويلفت الانتباه أن المجتمع الإسلامي خلا في تلك الفترة من النماذج النسائية الفاعلة، باستثناء شخصيتين، هما عائشة بنت أبي بكر وفاطمة بنت محمد، حاولتا لعب دور ما آنذاك، بيد أن القانون الديني الذي بدأ يتمسك به الرجل، مقترنا بقانون التغيير الاجتماعي دفع بهاتين الشخصيتين من دائرة الفعل إلى دائرة التراجع.

لقد ظهرت قبل الإسلام نماذج نسائية لو أتيح لها أن تأخذ دورها الفعلي في الإسلام لكان للمرأة في المجتمعات العربية شأن آخر.

وكانت خاتمة المشاهد في الصورة إيراد بعض الأحاديث النبوية التي تبرز الأساس الشرعي لسلوك المسلم مع المرأة، لبيان القاعدة التي اعتمدها المسلمون في تعاملهم مع المرأة. وهذه الصورة بمجملها تؤكد على أن قانون التطور الاجتماعي أقوى وأكثر نفاذاً وتأثيراً في الناس من التوجيهات الأخلاقية الإرشادية التي يطرحها المصلحون أو الفلاسفة أو حتى الأنبياء لتغيير المجتمعات.